|  |
| --- |
| **جامعة العربي بن مهيدي \_ ام البواقي** |
| **قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية** | **معهد علوم الارض والهندسة المعمارية** |
| **السنة ثانية ليسانس** | **الافواج: 1، 2**  |
| **مقياس الاقتصاد** | **الاستاذة: بن يزة شيماء/ البريد الالكتروني: chaimabenyezza61@gmail.com**  |

**المحور الرابع: الخصائص الاساسية للجغرافيا الاقتصادية**

**تمهيد:**

لقد نالت الجغرافيا الاقتصادية اهتماما كبيرا، وحظيت بمكانة هامة بارزة بين فروع الجغرافيا، بإعتبارها ترتبط ارتباطا مباشرا بالمشكلات الاقتصادية والصراع الدولي من اجل تأمين حاجة السكان من الموارد، سواء من حيث الكم او الكيف.

**اولا**: **مفهوم** **الجغرافيا**

قبل التعرض لماهية الجغرافيا الاقتصادية وتحديد ميدانها ووظيفتها، يجب ان نلقي نظرة سريعة على مفهوم الجغرافيا لانه سيساعدنا في تقديم ماهية علم الجغرافيا الاقتصادية.

اول من استعمل كلمة جغرافيا هم الاغريق، وذلك عندما استعمل اراستوستين الاغريقي هذه الكلمة في الفترة 178 الى 277 ق م. هذه الكلمة التي تعني وصف الارض، فكلمة GEO تعني: ارض، وكلمة GRAPHOS تعني: وصف. حيث كانت الجغرافيا عند الاغريق تنقسم الى قسمين رئيسيين هما: الجغرافيا الفلكية التي تتناول دراسة مركز الكرة الارضية من المجموعة الشمسية وخطوط الطول ودوائر العرض وغيرها. والجغرافيا الاقليمية او الوصفية التي كانت تنصب دراستها على وصف البلدان والاقاليم.

وبالتالي فإن خلال هده الفترة ظلت الجغرافيا عبارة عن علما وصفياحتى القرن الثامن عشر. حيث تم انتقاد هذا التعريف على اساس انه يفقد الجغرافيا صفتها، ويجعلها علم وصفي بحت لا يهتم بالربط والتحليل اذ انتقل العلم بعد ذلك الى مرحلة جديدة تلمس خلالها العلاقات المتبادلة بين الظواهر المختلفة وحاول الربط بينها.

ويتسم علم الجغرافيا بالاتساع، فهو علم يدرس سطح الارض بإعتباره ميدان الحياة البشرية، وماعليه من ظواهر طبيعية وبشرية، وهذا يعني ان الجغرافيا تنقسم الى قسمين رئيسيين هما:

1. **الجغرافيا الطبيعية**

تختص بدراسة 04 بيئات، هي:

* الجزء الاسفل من الغلاف الغازي: ميدان دراسة علم المناخ والظواهر الجوية.
* الغلاف المائي: علم البحار والمحيطات، خصائص المياه....
* اليابسة: مجال بحث علم الجيومورفولوجيا.
* الحياة: ميدان دراسة الجغرافيا الحيوية.
1. **الجغرافيا البشرية:**

تنقسم بدورها الى قسمين هما:

**جغرافيا** **السكان**: تدرس العمران الريفي والحضري، جغرافيا المدن، الجغرافيا الصحية، السياسية وتعرف ايضا بالجغرافيا الاجتماعية.

**الجغرافيا الاقتصادية:**

1. **مفهوم** **الجغرافيا** **الاقتصادية**

الجغرافيا الاقتصاديه هي ذلك العلم الذي يهتم بدراسه الانشطه الاقتصاديه للانسان فاصله وعلاقه ذلك بالبيئه فاصله كما تهتم بالتوزيع والتنظيم المكاني لهذه الانشطه على سطح الكره الارضيه فاصله اي هي تلك العلم الذي يصف ويحلل الظواهر الاقتصاديه الموجوده على سطح الارض.

1. **مراحل تطور الجغرافيا الاقتصادية**
* الفترة التقليدية: في هذا الوقت، كان التركيز على الزراعة والصيد. وكانت الأنشطة الاقتصادية محدودة ومرتبطة بالموارد الطبيعية.
* الثورة الصناعية: مع ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، تغيرت النماذج الاقتصادية. وتحول الاعتماد على الزراعة إلى الصناعة، مما أدى إلى تكوين المراكز الصناعية.
* العولمة: شهد العالم في القرن العشرين زيادة في التفاعلات الاقتصادية الدولية. وتطورت وسائل النقل والمواصلات، مما أدى إلى زيادة التبادل التجاري والثقافي بين الدول.
* اقتصاد المعرفة: تحول الاقتصاد في العصر الحديث إلى مجال المعرفة والابتكار. وتزايدت أهمية البنية التحتية التكنولوجية والتعليم في النمو الاقتصادي.
* الاستدامة: في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية الحديثة، أصبح من الضروري التركيز على الاستدامة. تسعى الجغرافيا الاقتصادية الحديثة إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
1. **اقسام** **الجغرافيا** **الاقتصادية**

يقسم الاستاذ هانز بيش H. Boesh الجخرافيا الاقتصادية الى 3 اقسام رئيسية وهي:

* الاول يشتمل على الزراعة والغابات والصيد؛
* الثاني يشتمل على التعدين والصناعة وانتاج الطاقة؛
* الثالث يشتمل على الخدمات بما في ذلك النقل والتجارة.
1. **فروع الجغرافيا الاقتصادية**

 نتيجة لتعدد الموضوعات التي تناولتها الجغرافيا الاقتصادية فقد ادى ذلك الى تشبعها وظهور فروع جديدة لها واصبحت الان تضم الفروع الرئيسية التالية:

1. جغرافيا للزراعة.
2. جغرافيا الصناعة.
3. جغرافيا النقل والمواصلات.
4. جغرافيا الموارد الاقتصادية.
5. جغرافيا التسويق.
6. جغرافيا الانتاج المعدني والطاقة.
7. جغرافيا السياحة.
8. **اهمية الجغرافيا الاقتصادية**

 للجغرافيا الاقتصادية نواحي نفعية ومفيدة وتطبيقية للمجتمع، بالمعنى الضيق تتمثل الناحية النفعية للجغرافيا الاقتصادية في افادة المصدرين والمستوردين من اين يأتون بفائض السلع المطلوبة والى اين يبعثون بها، اما من الناحية الاقتصادية فهي تساهم في حل مشاكل انتاج الثروة الاقتصادية وتأدية الخدمات في اماكنها وتبادلها واستهلاكها وتوزيعها. ويمكن حصر اهداف الجغرافيا الاقتصادية في هدفين هما: الهدف الاكاديمي للجغرافيا الاقتصادية والهدف النفعي العملي والتطبيقي للجغرافيا الاقتصادية

**الهدف الأكاديمي لدراسة الجغرافيا الاقتصادية:**

فهم توزيع الموارد: تساعد دراسة الجغرافيا الاقتصادية على فهم كيفية توزيع الموارد الطبيعية والبشرية على الأرض، وكيف يؤثر ذلك على الأنشطة الاقتصادية.

تحليل الأنماط الاقتصادية: ويساعد في تحليل الأنماط والاتجاهات الاقتصادية على المستويات العالمية والوطنية والإقليمية.

دراسة التجارة والعولمة: فهم كيف تشكل عمليات التجارة والعولمة الاقتصادات الوطنية والدولية.

التفاعل بين البيئة والاقتصاد: ويسلط الضوء على كيفية تأثير العوامل البيئية على النمو الاقتصادي وكيف يمكن تحقيق التنمية على نحو مستدام.

تطبيق الأساليب الجغرافية: يتيح للطلاب استخدام الأدوات والتقنيات الجغرافية في تحليل الظواهر الاقتصادية واتخاذ القرارات.

فهم العلاقات بين المكونات الفردية والجماعية: يتيح فهم الجغرافيا الاقتصادية للطلاب رؤية العلاقات بين العناصر الفردية مثل الشركات والصناعات وكيف يؤثر ذلك على المجتمعات ككل.

تنمية مهارات البحث والتحليل: تعزز دراسة الجغرافيا الاقتصادية مهارات البحث والتحليل، حيث أن الفهم العميق للموضوعات يتطلب البحث والتحليل الجيد.

الهدف هو تزويد الطلاب بفهم شامل للعلاقات بين الاقتصاد والجغرافيا، وكيف يمكن تحسين التخطيط الاقتصادي.

**الأهداف النفعية والتطبيقية لدراسة الجغرافيا الاقتصادية:**

تحسين التخطيط الاقتصادي: يمكن للجغرافيا الاقتصادية أن تساعد الحكومات والشركات على تحليل الظروف الجغرافية واستهداف الاستثمارات وتطوير السياسات الاقتصادية بشكل فعال.

تحليل السوق واتخاذ القرار الاستراتيجي: يمكن استخدام الجغرافيا الاقتصادية لتحليل أسواق العمل والاقتصادات المحلية والعالمية، مما يساعد في اتخاذ القرارات التجارية الاستراتيجية.

تحديد المواقع التجارية الاستراتيجية: يمكن للشركات استخدام الجغرافيا الاقتصادية لتحديد المواقع الإستراتيجية للمصانع والمكاتب والمستودعات بناءً على التوزيع الجغرافي للسوق والموردين.

إدارة الأمدادات: يمكن أن يساعد التحليل الجغرافي الشركات على تحسين إدارة سلسلة التوريد وتحديد المواقع الفعالة للتصنيع والتوزيع.

تطوير المجتمع: يمكن استخدام الفهم الجغرافي لوضع استراتيجيات لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

الاستدامة والحفاظ على البيئة: يمكن استخدام الجغرافيا الاقتصادية لتحليل تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة وتطوير استراتيجيات الاستدامة.

تحليل الأثر الاقتصادي للكوارث الطبيعية: يمكن استخدام الجغرافيا الاقتصادية لتقييم تأثير الكوارث الطبيعية على الاقتصادات المحلية وتحديد التدابير اللازمة للتعافي.

**المحور الخامس: آليات الاقتصاد المعاصر**

1. **الاقتصاد الرقمي**

 يمكن الاشارة الى ان الاقتصاد المعاصر في وقتنا الحالي قد تجاوز آليات الاقتصاد الصناعي وتم التحول الى الاقتصاد الرقمي، هذا الاخير لم يظهر هكذا فجأة وانما جاء نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي والاداري، وتعود اصوله الى اقتصاد المعرفة الذي ذكره اول مره العالم الاسترالي مكالوب سنه 1962. وهو اقتصاد يقوم على استخدام المعرفة والمهارة والابتكار كموارد استراتيجية للمنافسة، وبعدها جاء العالم الاقتصادي بورات بتسميه اقتصاد المعلومات ويدل على استخدام المعلوماتية في القطاعات الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول المتقدمة. وظهر مصطلح الاقتصاد الرقمي تحديدا سنه 1995 في كتاب الفه مدير الاعمال الكندي Don. Tapsott، والذي ترجمه الى اللغة العربية تحت عنوان: الاقتصاد الرقمي، الوعي والخطر في عصر الذكاء الشبكي. وبهذا يتضح ان الاقتصاد الرقمي هو جزء من التحول الرقمي الشامل وخاصة ما يتعلق بالانشطة الاقتصادية، كالتجارة والتسويق ومتابعة المخزون وتسيير المحفظة الاستثمارية والمالية. وبالتالي فإن الاقتصاد الرقمي هو استخدام شبكة الاتصالات خاصة الانترنت عبر استعمال الهواتف المحمولة والحواسيب المختلفة والاجهزة الرقمية، في كل نواحي الاقتصاد كالبيع والشراء والتسويق والاعلان والترويج. وكذا التعاملات الرقمية مع البنوك ومصالح الضرائب والجمارك باستخدام التجارة الالكترونية، ويتكامل الاقتصاد الرقمي مع الادارة الحكومية الالكترونية لأن المتدخلين في الاقتصاد يتعاملون في بيئة رقمية.

**خصائص الاقتصاد الرقمي:**

* توفير المعلومات لاصحاب القرار.
* تمثل المعلومة مصدر قوه الاستفادة الرقمية.
* تمثل الثقافة الرقمية للمجتمع ركيزة قوية في الاقتصادالرقمي.
* يعتمد بشكل اساسي على الانترنت.
* يعتمد على التجارة الالكترونية.
* شديد التأثر بالتغيرات التي تمس تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
* ظهور العولمة الرقمية.
* بروز انترنت الاشياء.
1. **العملات الرقمية:**

 **مفهوم العملات الرقمية:**

 تعرف على انها نوع من العملات المتاحة فقط على شكل رقمي، وليس لها وجود مادي مثل الاوراق النقدية والنقود المعدنية، ولكن لها خصائص مماثلة للعملات المادية وتسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود، وتشمل العملات الافتراضية والعملات المشفرة ويمكن ان تكون العملات الرقمية مركزية، حيث توجد نقطة مركزية للعرض النقدي، حيث يمكن التحكم في العرض النقدي من مصادر مختلفة.

 **خصائص العملات الرقمية:**

* عملة مستقبلية محتملة.

ميزة اللامركزية.

* الامان والخصوصية.
* محمية من فقدان قيمتها او التضخم.
* التحكم الذاتي والصيانة المستدامة.
* امكانية صرف العملات بسهولة.
* قله تكلفة التحويلات وسرعتها.
* المصدر المفتوح.
* التشفير واخفاء الهوية.

**انواع العملات الرقمية:**

 يمكن تبيان انواع العملات في المخطط التالي:

**الفرق بين العملة الرقمية والعملات الاخرى:**

1. العملة الرقمية مقابل العملة التقليدية:

 تختلف العملة الرقمية او النقود الرقمية عن المادية التي تعرض خصائص مماثلة للعملات المادية، الا انها تسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود، وعلى غرار الاموال التقليدية يمكن ان نستخدم هذه العملات لشراء السلع والخدمات المادية، ولكن لا يمكن ايضا ان تقتصر على مجتمعات معينة على سبيل المثال الاستخدام داخل لعبة على الانترنت او شبكة اجتماعية.

1. العملة الرقمية والنقود الالكترونية:

 النقود الالكترونية هي مخزوم الكتروني لقيمة نقدية تستخدم في عملية الدفع الالكتروني وتشبه العملات الرقمية مثيلاتها الالكترونية من حيث تخزينها على الحواسيب والوسائط الالكترونية، كما يتم تداولها عن طريق شبكات الالكترونية يمكن التفرقة بينهما في ان النقود الالكترونية تمثل عملات حقيقية صادرة عن البنوك المركزية، تم تحويلها الى وحدات الكترونية مدفوعة مقدما ومخزنة على الاجهزة الالكترونية، على عكس العملات الرقمية التي ليس لها سلطة اصدار.

1. العملات الافتراضية:

 العملة الافتراضية هي نوع من العملات الرقمية غير المنظمة، وفي تقرير للبنك المركزي الاوروبي عام 2012 عرفها على انها نوع من الاموال الرقمية غير المنظمة يتم استخدامها وقبولها بين اعضاء مجتمع افتراضي معين والتي عادة ما يصدرها ويسيطر عليها المطورين، وفقا لتقرير ذات البنك عام 2015 فالعملة الافتراضية هي التمثيل الرقمي للقيمة، وليس الصادرة عن البنك المركزي او مؤسسة ائتمان او مؤسسة النقد الالكتروني، والتي من الممكن استخدامها في بعض ظروف كبديل للمال ووفق تعريف وزاره الخزانة الامريكية في عام 2013 فهي وسيط للتبادل يقوم بوظيفة العملة في بعض المواقف ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية.

 وتعرف العملات الافتراضية على انها تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداولها الكترونيا او رقميا وتعمل كوسيلة للتبادل ووحدة حساب ومخزن للقيمة، ولا يوجد لها اي اساس او غطاء قانوني، بمعنى انها لم تصدر وفقا للقانون وهي عمله غير منظمة، ولا تصدر بضمانة اي دولة او اي بنك مركزي، وقد اجمعت كل المؤسسات الدولية على عدم وجود اساس قانوني لها وعدم وجود تمثيل حقيقي لها، وهي لا تتمتع بوجود غطاء نقدي وقانوني لها. ويكمن السبب الاساسي في تسمية هذا النوع من العملات بأنها افتراضية نظرا لكونها غير رسمية ولا تتمتع بقبول واسع بل محدود ضمن الشبكة او المجموعة التي تتعامل بها فقط، كما انها لا ترتبط بنطاق جغرافي او دولة محددة ولا تصدر من بنوك مركزية ومن اهم مميزاتها ان عمليات البيع والشراء والاطراف المتعاملة تتسم بالمجهولية والسرية ولا يمكن مراقبة معاملاتها او تعقبها او التدخل فيها.

1. العملات المشفرة:

 هي فرع وحالة خاصة من العملات الافتراضية وتختلف العملات المشفرة عن غيرها في عدم حاجتها لوكيل مركزي مؤتمن، وترتكز في اصدارها وتداولها على تقنيات قواعد البيانات الموزعة كتقنية سلسلة الكتل "البلوكتشين" وبإستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها امر جد صعب، الامر الذي يسمح بتداولها بشكل آمن بين الاطراف المختلفة دون الحاجة لمعرفة مسبقة بينهم، او لوجود وسيط تبادل او وتداول، ولضمان سرية عمليات الاصدار والصرف تعتمد العملات المشفرة على تكنولوجيا تشفير معقدة تتطلب عملية تحقق تتطلب عمليات تحقيق وموافقات لا مركزية من اعضاء الشبكة، وعادة ما تتم مكافأة اعضاء الشبكة الذين يقومون بالتحقق من صحة المعلومات واعتمادها بعملات مشفرة جديدة . وتسمح العديد من العملات المشفرة بإخفاء هوية مالكها جزئيا حيث يكون لمالك العملة مفتاحين مفتاح عام كرقم حساب ومفتاح خاص يلزم تقديمه لإتمام المعاملة.

1. العملات المستقرة:

 نتيجه لتقلبات الحاده التي واجهتها الاصول المشفرة ظهر ما يعرف بالعملات المستقرة التي يمكن تعريفها بأنها وحدات رقمية لا تمثل في حد ذاتها شكلا من اشكال اي عملة محددة او سلة منها، لكنها بدلا من ذلك تمثل عملة رقمية تكتسب اهميتها من خلال ربط او تثبيت قيمتها بمجموعة من ادوات التثبيت، ربطها بأصول معينة كالذهب او الدولار الامريكي او سلة من العملات او ربطها بأحد الأصول المشفرة الاكثر استقرارا فيما يطلق عليها العملة المستقرة المضمونة خارج السلسلة، والهدف من اصدار هذه العملات هو الحفاظ على سوق مستقر للعملات الرقمية والحفاظ على قيمتها السوقية والحد من التذبذب والتقلبات المستمرة، كما ان هناك عملات رقمية مستقرة غير مرتبطة مباشرة بأي عملة تقليدية او عملة مشفرة ولكنها تدار من خلال عقود ذكية تحافظ على اسعارها عند الارتفاعات المفاجئة في عمليات العرض والطلب. ومن احدث الامثلة عن العملات المستقلة عالميا مشروع عملة ليبرا الخاصة بشركة فيسبوك والتي سيتم استخدامها في المدفوعات التي تتم عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي فيسبوك واتساب انستغرام كتحويل الاموال بين المستخدمين او لتنفيذ عمليات البيع والشراء التي تتم من خلال هذه التطبيقات. وستكون هذه العملة مدعومة بالكامل من الاحتياطي من الاصول الحقيقية اذ سيتم الاحتفاظ بسلة من الودائع المصرفية والاوراق الماليه قصيرة الاجل في احتياط المؤسسة مقابل كل وحدة يتم انشاؤها. ولإكتساب العملات المشفرة المزيد من الاستقرار عليها تبني اربع آليات لربط قيمة العملة باصول اخرى. كما يلي:

1. ربط قيمة العملة المشفرة بأصول نقدية مقابلة لاصدار هذه العملات؛
2. ربط قيمة العملة المشفرة بأصول تقليدية اخرى؛
3. ربط قيمة العملة المشفرة بأصول مشفرة اخرى اكثر استقرارا على غرار البيتكوين وهو ما يتطلب نظم تسجيل لا مركزية للتعاملات بدون جهة مصدرة او نظام حفظ مركزي؛
4. ربط قيمة العملة المشفرة بتوقعات المتعاملين بدون وجود جهة مصدرة او نظام حفظ مركزي، آليه تمنح العملة المشفرة مستويات أقل من الاستقرار ولكنها ترتبط بقدر اكبر من الابتكار .

**المحور السادس: الاقتصاد الاقليمي والاقتصاد الجغرافي**

1. **الاقتصاد الاقليمي:**

الاقتصاد الإقليمي يتناول الدراسة والتحليل للنشاط الاقتصادي في الإقليمات الجغرافية الصغيرة، سواء كانت ذلك على مستوى مدينة، إقليم، أو حتى دولة. يركز الاهتمام على كيفية توزيع وتنظيم الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق وكيف يؤثر ذلك على التنمية والاستدامة في تلك الإقليمات.

**عناصر الاقتصاد الاقليمي:**

* **المساحة الجغرافية**: ىيأخذ الاقتصاد الإقليمي في اعتباره الخصائص الجغرافية للإقليم، مثل الموقع الجغرافي، التضاريس، والمناخ، وكيف يمكن أن تؤثر هذه العوامل على النشاط الاقتصادي.
* **توزيع الموارد:** يدرس كيفية توزيع الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم، وكيف يؤثر ذلك على اختيار المؤسسات والأفراد لأنواع محددة من الأنشطة الاقتصادية.
* **التكامل الاقتصادي**: يشمل الدراسة على كيفية تكامل الإقليم مع مناطق أخرى، سواء كان ذلك على مستوى محلي أو دولي، وكيف يمكن أن يؤثر هذا التكامل على النمو الاقتصادي.
* **التخطيط الإقليمي**: يشمل الاهتمام بكيفية توجيه السياسات والتخطيط لتحفيز التنمية الاقتصادية في الإقليم، مما يتطلب التفاعل مع الجوانب البيئية والاجتماعية.
* **القطاعات الاقتصادية الإقليمية:** يتم التركيز على التنوع في القطاعات الاقتصادية الموجودة في الإقليم، مثل الصناعة والخدمات والزراعة، وكيف يمكن تحسين هذه القطاعات لتعزيز النمو.
* **التنمية المستدامة:** يتطرق الاقتصاد الإقليمي إلى كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل يحافظ على الموارد ويحسن الجودة البيئية والحياة في المجتمع.
1. **الاقتصاد الجغرافي:**

الاقتصاد الجغرافي يمثل فرعًا من الاقتصاد يركز على دراسة توزيع الأنشطة الاقتصادية وتفاعلها مع البيئة الجغرافية. يتناول الاقتصاد الجغرافي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية على وجه الأرض، وكيف يؤثر التضاريس والموقع الجغرافي على هذا التوزيع.

**عناصر الاقتصاد الجغرافي:**

* **توزيع الموارد:** يدرس الاقتصاد الجغرافي كيفية توزيع الموارد الطبيعية والبشرية على الأرض وكيف يؤثر ذلك على نمط الاقتصاد.
* **الموقع الجغرافي**: يلقي الضوء على كيف يؤثر الموقع الجغرافي للمناطق على الأنشطة الاقتصادية، مثل التجارة والصناعة.
* **التضاريس والبيئة:** يدرس تأثير التضاريس والظروف البيئية على الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة.
* **تأثير التكنولوجيا:** يتعامل الاقتصاد الجغرافي مع كيفية تأثير التكنولوجيا على توزيع الإنتاج والتجارة وكيفية تشكيل الفوارق الاقتصادية.
* **التجارة الدولية:** يدرس تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، وكيف يؤثر ذلك على اقتصادات الدول.
* **النمو الحضري والريفي:** يتعامل مع نمط التوزيع الجغرافي للنمو الحضري والريفي، وكيفية تأثيرهما على الاقتصاد.
* **العولمة**: يفحص تأثير العولمة على تكامل الاقتصادات الوطنية وتحول الأنشطة الاقتصادية إلى نطاق عالمي.
1. **الاستقطاب المكاني:**

 هو مصطلح يُستخدم لوصف تركيز الأنشطة الاقتصادية أو السكانية في مناطق معينة، وفي العديد من الحالات، يكون ذلك في مركز محدد. يمكن أن يكون الاستقطاب المكاني ناتجًا عن عوامل متعددة، وهو ظاهرة شائعة في السياق الحضري والاقتصادي.

**عناصر الاستقطاب المكاني:**

* **المراكز الحضرية:** في السياق الحضري، يمكن أن يظهر الاستقطاب المكاني في تركيز الأنشطة الاقتصادية والخدمات في وسط المدينة، مما يجذب السكان والأعمال.
* **تأثير** **التنمية** **الاقتصادية**: قد يكون الاستقطاب المكاني نتيجة للتنمية الاقتصادية في منطقة معينة، حيث يتجمع المستثمرون والشركات في مكان واحد للاستفادة من الفرص والبنية التحتية المتاحة.
* **توزيع** **الموارد**: يمكن أن يكون الاستقطاب المكاني ناتجًا عن توزيع غير متساوٍ للموارد الطبيعية أو البنية التحتية في منطقة معينة.
* **تكامل** **الأنشطة**: يتيح الاستقطاب المكاني تكامل الأنشطة المتعلقة بصناعة معينة في موقع محدد، مما يسهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.
* **تأثيرات** **على** **الهجرة**: يمكن أن يؤدي الاستقطاب المكاني إلى تحفيز الهجرة من المناطق البعيدة نحو المراكز المتقدمة.
* **التحديات** **البيئية**: يمكن أن يؤدي التركيز الزائد للأنشطة في مكان واحد إلى تحديات بيئية، مثل زيادة حركة المرور والتلوث.
* **السياسات التنموية:** يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية في توجيه أو تقليل الاستقطاب المكاني، من خلال تشجيع الاستثمار في مناطق محددة أو توجيه تطوير البنية التحتية.
1. **التنمية والتخلف في الاقليم:**
2. **التنمية في الاقليم:**

تحقيق التنمية في الإقليم يعتبر هدفًا هامًا لتحسين جودة الحياة والاستفادة الشاملة من الموارد المتاحة. وهذه بعض الجوانب الهامة التي تشملها جهود تحقيق التنمية في الإقليم:

**البنية** **التحتية**: تحسين وتطوير البنية التحتية في الإقليم، مثل الطرق والمواصلات والشبكات الكهربائية والمياه، تلعب دورًا حاسمًا في دعم الأنشطة الاقتصادية وتحسين الحياة اليومية.

**التعليم** **والتدريب**: توفير فرص التعليم والتدريب للسكان يعزز القدرات ويساهم في تحسين فرص العمل وتطوير المهارات اللازمة.

**تعزيز** **الاقتصاد** **المحلي**: دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، يعزز التنمية المستدامة ويساهم في تحسين الدخل وفرص العمل.

**تحفيز** **الاستثمار**: خلق بيئة استثمارية جاذبة تشجع على استثمارات القطاع الخاص يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد المحلي.

**تنمية** **المهارات** **والابتكار**: تشجيع على تنمية المهارات والابتكار يعزز القدرة على التكيف مع احتياجات السوق وتحفيز التقدم الاقتصادي.

**التواصل** **مع** **المجتمع** **المحلي**: تشجيع على المشاركة الفعّالة والتواصل المستمر مع المجتمع المحلي يساهم في تحديد الاحتياجات وتنفيذ استراتيجيات التنمية المناسبة.

**تحسين** **الخدمات** **الاجتماعية**: ضمان توفير خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان يعزز جودة الحياة ويسهم في تحقيق التنمية.

**تنمية** **السياحة**: استغلال الموارد الطبيعية والثقافية لتنمية قطاع السياحة يمكن أن يكون مصدرًا هامًا للإقليم لجلب الإيرادات وتعزيز التواصل الثقافي.

تحقيق التنمية في الإقليم يتطلب جهودًا متكاملة وتعاونًا بين الحكومات المحلية والمؤسسات والمجتمع المحلي، وهو عمل مستمر يستجيب لتحديات واحتياجات الإقليم بشكل فعّال.

في سياق الجغرافيا الاقتصادية، يتم التفريق بين المناطق المتقدمة اقتصادياً وتلك التي تعاني من التخلف الاقتصادي. وهذه بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية والتخلف في السياق الإقليمي:

**التنمية** **الإقليمية**: تشير إلى التحسين الشامل في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معينة. تشمل هذه العملية تحسين الدخل، والتعليم، والبنية التحتية، والصحة، وتوفير فرص العمل.

**التخلف** **الإقليمي**: يعبر عن عدم المساواة والتفاوت في التطور الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق. تتسبب عوامل مثل قلة الاستثمار، وضعف البنية التحتية، ونقص التعليم في تراجع التنمية في تلك المناطق.

**الفوارق** **الاقتصادية**: تظهر الفوارق الاقتصادية بين المناطق على مستوى الدخل وفرص العمل ومستوى الحياة. الفوارق الاقتصادية قد تكون نتيجة لتوزيع غير متساوٍ للموارد والفرص.

**العوامل** **المؤثرة**: تشمل العوامل المؤثرة في التنمية والتخلف الاقتصادي البنية التحتية، والتعليم، والصناعة، وسياسات التنمية، والاستثمارات، والتكنولوجيا.

**التحديات** **البيئية**: يمكن أن تكون التحديات البيئية مثل نقص الموارد الطبيعية وتغير المناخ أيضًا عاملًا يسهم في التخلف في بعض المناطق.

**التنمية** **المستدامة**: تعني تحقيق التنمية بشكل يحقق التوازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال المستقبلية، وتشجيع على استخدام الموارد بشكل مستدام.

**التدخل** **الحكومي**: يمكن للحكومات تحفيز التنمية من خلال وضع سياسات تحفيزية وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق التي تعاني من التخلف.

التفاوتات في مستويات التنمية والتخلف الاقتصادي بين الأقاليم تعكس التحديات والفرص التي يمكن أن تواجهها الحكومات والمجتمعات في سعيهم لتحقيق التوازن وتحسين الجودة الحياتية.

1. **التخلف** **في** **الاقليم**:

ظاهرة التخلف في الإقليم تشير إلى عدم التقدم الاقتصادي والاجتماعي الملحوظ في تلك المنطقة مقارنةً بالمناطق الأخرى. تتسبب عدة عوامل في ظهور التخلف، وتشمل:

**نقص** **البنية** **التحتية**: ضعف البنية التحتية، مثل الطرق والشبكات الكهربائية ونظام المواصلات، يعيق التطور الاقتصادي ويؤثر سلبًا على الحياة اليومية للسكان.

**قلة** **الاستثمار**: قلة الاستثمار في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية تقوض القدرة على تطوير الإقليم وتوفير فرص العمل.

**تحديات** **التعليم**: نقص الفرص التعليمية وضعف جودة التعليم يمكن أن يسهم في تكرار دورات التخلف عبر الأجيال.

**قلة** **الوظائف**: نقص فرص العمل وتنوعها يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتقليل مصادر الدخل للسكان.

**تقليل** **التنمية** **الصناعية**: قد يكون نقص الصناعات والأنشطة الاقتصادية المتنوعة سببًا لتأخر التنمية الاقتصادية.

**تحديات** **البيئة**: تأثير التغيرات المناخية وتدهور البيئة يمكن أن يضعف القدرة على استدامة الأنشطة الاقتصادية.

**الإهمال** **الحكومي**: توجد حالات حيث يمكن أن يكون الإهمال الحكومي وفشل السياسات الاقتصادية سببًا للتخلف في بعض الأقاليم.

**تحديات** **الصحة**: ضعف الرعاية الصحية وتحديات الصحة العامة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على جودة الحياة والإنتاجية.

تحديات التخلف تتطلب استراتيجيات متكاملة وجهودًا مستدامة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم وتعزيز التنمية.